الصباح الاقتصادية
12
العدد 2114 - السنة السابعة
الخميس 28 جمادى الأولى 1436 - الموافق 19 مارس 2015
Thursday 19 March 2015 - No.2114 - 7th Year

استمرار حالة التباين والضغوطات البيعية التي طالت جميع الأسهم

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

■ الارتدادات الخضراء سرعان ما تراجعت إلى المربع الأحمر بسب بعض الشائعات

البورصة تواصل تذبذبها

■ الأسهم الأكثر تداولاً منذ بداية الأسبوع شهدت مزيدا من التراجعات في البيوع

أغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 48,7 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6395 نقطة و 1,02 نقطة للوزني و 1,18 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 16 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 196,1 مليون سهم تمت عبر 3893 صفقة.

وكانت اسهم شركات «تمويل خليج» و«الاولى» و«المدينة» و«ميادين» و«زين» الاكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات «هيومن سوفت» و«تحصيلات» و«الصينية» و«مدار» و«مشاعر» الاكثر ارتفاعا.

و«كويت 15» مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن اكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وجاء الاغلاق على تراجع حاد لجملة من الاسباب السلبية تنوعت بين خارجية مفاجئة وداخلية فنية.

وتمثلت تلك الاسباب في استمرار حالة التباين والضغوطات البيعية التي طالت جميع الاسهم التي تم التداول عليها ما ساهم في اغلاق المؤشرات الرئيسية في المنطقة الحمراء.

وخلافا للتوقعات كان لافتا في مسار الجلسة منذ بدايتها في الساعة الاولى حتى منتصفها تقريبا ما شهدته من ارتدادة خضراء ثم سرعان ما تراجع الحال بعدها حتى نهاية الجلسة لتسير في اتجاه التراجعات الحادة بسبب بعض الشائعات حيث عكست المؤشرات اتجاهها الى الهبوط التدريجي.

وتزامن مع جملة الاسباب السلبية ما شهده السوق من التراجعات مع اسواق خليجية أخرى لنفس الاسباب الخارجية التي كما يبدو اثرت على أسواق المال في عموم المنطقة.

وللسبب نفسه شهدت الاسهم الاكثر تداولا منذ بداية الاسبوع مزيدا من التراجعات خلافا لبعض الشركات المتوقع لها توزيعات بعد اجتماعات مجالس الادارات لاقرار البيانات المالية لعام 2014.

ووسط التذبذب الذي سار على منوال الاداء العام للسوق كان لافتا تزايد وتيرة الضغوطات البيعية ما ساهم في اغلاق المؤشر السعري تحت مستوى 6400 نقطة ورغم الاغلاق الاحمر لكن السوق قد شهد تذبذبا على الكثير من الاسهم التي كانت قد شهدت ارتفاعات سابقة.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أغلق الجلسة اليوم منخفضا 48,7 نقطة ليصل الى مستوى 6395,44 نقطة ولنبلغ القيمة النقدية نحو 16,08 مليون دينار تمت عبر 3893 صفقة من خلال 196,19 مليون سهم.

وأقامت هيئة أسواق المال ورشة عمل توعوية بعنوان «النظام الخاص بممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي» في إطار تنفيذ برنامجها لورش العمل التوعوية للربع الأول من عام 2015.

وقالت الهيئة في بيان صحافي امس إن المحاضرين في الورشة تناولوا محاور عدة منها التعريف بمكتب التدقيق الشرعي الخارجي واختصاصاته وتكوين مكتب التدقيق والشروط الواجب توافرها لدى المدقق الشرعي الخارجي.

واضافت ان الورشة تطرقت الى ما يجب ان يتضمنه تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والخدمات التي يتوجب على المكتب الامتناع عن تقديمها للمرخص لهم.

وذكرت ان الورشة عرجت على قضايا ذات صلة كدور الجمعية العامة في اختيار المدقق وتحديد مكافاته و إلى آليات وحالات انتهاء عمل المكتب.

وبينت ان الورشة حاضر فيها كل من رئيس المجلس الاستشاري للرقابة الشريعة محمد الشريف ومدير مكتب التوعية أحمد معرفي ومدير دائرة الدراسات والتشريع ممثل عن قطاع الشؤون القانونية عائشة العبيد.

وتاسست هيئة اسواق المال الكويتية للنفط الخام لضغوط 2010/7 الذي اقره مجلس الامة في فبراير 2010 والمعدل بالقانون رقم 2014/108.

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة انشطة الاوراق المالية وتحقيق مبدا الشفافية والعدالة والكفاءة والزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

ويدعو قانون الهيئة أيضا الى الاشراف على عمليات الدمج والاستحواذ والافصاح في وقت تهدف الهيئة الى توفير برامج توعية عن انشطة الأوراق المالية.

التمدين العقارية تحقق 7.39 ملايين دينار أرباحاً في 2014

اعلنت شركة التمدين العقارية تحقيقها 7,39 مليون دينار كويتي أرباحا بربحية 19,3 فلس للسهم الواحد في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بارباح بلغت حوالي 4,42 مليون دينار بربحية للسهم بلغت 11,4 فلس لعام 2013.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع سوق الكويت للاوراق المالية إن مجلس ادارة الشركة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10 في المئة و 5 في المئة أسهم منحة من القيمة الاسمية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وأضافت أن اجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 135,6 مليون دينار مقابل حقوق مساهمين بلغت نحو 113,8 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وذكرت أن اجمالي موجودات الشركة بلغ 391 مليون دينار مقابل مطلوبات وصلت الى 182,6 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت حوالي 120,5 دينار للفترة ذاتها من عام 2013.

وتاسست الشركة عام 1982 وادرجت في البورصة عام 1995 برأسمال مدفوع بلغ حوالي 39 مليون دينار ومن أغراضها القيام باعمال الاستثمار العقاري داخل الكويت وخارجها بما في ذلك الشراء و البيع والاستئجار والتأجير.

تراجع سعر مزيج برنت خام في أسواق النفط العالمية

برميل النفط الكويتي ينخفض 77 سنتاً ليبلغ 46.94 دولاراً

النفط يواصل الانخفاض

■ الشطي: الأجواء تؤكد أننا بصدد جولة جديدة من الضعف في أسعار الخام

انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 77 سنتا ليستقر عند مستوى 46,94 دولار مقارنة بـ 47,71 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية امس.

وفي اسواق النفط العالمية تراجع سعر برميل نفط خام الاشارة مزيج برنت 33 سنتا ليبلغ عند التسوية 53,11 دولار كما انخفض سعر العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي خمسة سنتات ليصل إلى 43,83 دولار للبرميل.

وتعرضت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام لضغوط يوم امس في ظل توقعات بزيادة مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية وبفعل زيادة إنتاج ليبيا وسعي إيران لتصدير مزيد من النفط في حال ابرامها اتفاقا نوويا يرفع العقوبات الغربية المفروضة عليها لكن ضعف الدولار حد من الهبوط في السوق.

وكان خبيران نفطيان كويتيان اتفقا على أن سعر صرف الدولار الامريكي كان العامل الابرز في تحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال الفترة الماضية متوقعين ارتفاع الاسعار مجددا ليبلغ سعر برميل النفط الكويتي نحو 69 دولار خلال الربع الاخير من العام الحالي.

وقال الخبيران في لقاءين منفصلين مع «كونا» امس ان الايام المقبلة ربما تشهد انخفاضا في الاسعار لكنها ستعود مجددا مبينين ان الاسبوعين المقبلين سيكونان مرحلة حرجة في تحديد اسعار النفط خلال بقية العام. وذكر الخبير النفطي محمد الشطي أن «الأجواء تؤكد اننا بصدد جولة جديدة من ضعف في اسعار النفط الخام على الرغم انه من المتوقع ان تسهم عودة تشغيل المصافي بعد الاتفاق على إنهاء الإضراب في الولايات المتحدة في دعم اسعار النفط الامريكي».

اما الخبير النفطي ورئيس شركة الشرق للاستشارات البترولية الدكتور عبدالسميع بهبهاني رأى ان العوامل التي اثرت على اسعار النفوط برنت و تكساس والكويتي خلال الاسبوع الماضي كانت متعددة.

واوضح بهبهاني ان العامل المؤثر الاكبر في الاسعار خلال الاسبوع الفائت كان قوة الدولار الذي وصل الى اعلى مستوى له منذ 12 عام.

بالتعاون مع شركة إنفست للاستشارات

مركز الدراسات الاستثمارية قدم برنامج تدريبياً مكثفاً حول قانون العمل الأهلي

جانب من الدورة التدريبية

قدم مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية لدى اتحاد شركات الاستثمار بالتعاون مع شركة إنفست للاستشارات برنامج تدريبي مكثف بعنوان «قانون العمل الأهلي – ماله وما عليه وقانون 110 لسنة 2014 بتقرير مكافاة مالية للخاضعين لقانون التامينات الاجتماعية» والذي تناول قانون العمل الكويتي رقم (6) لسنة 2010 وقانون المكافاة المالية رقم (110) لسنة 2014، وذلك على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء 17 و 18 مارس 2015 في مقر الاتحاد بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت، وقد قدمت البرنامج الدكتورة سعاد الطراروة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد. وقد صرحت فدوى درويش مدير المركز بالوكالة بانه قد تم إطلاع المشاركين في البرنامج على نصوص القانون وكيفية تطبيقه التطبيق الصحيح لتجنب وقوع الأخطاء وحماية العاملين بالقطاع الأهلي والمحافظة على حقوقهم. من جانب اخر تم طرح الكثير من الأسئلة والاستفسارات القانونية حول هذا القانون وقانون المكافآت ونطاق تطبيقه والفئات الخاضعة وكيفية الاستقطاع من اجر العاملين وأهمية هذا النظام الجديد والهدف من تشريعه والأهداف التي يسعى لتطبيقها.

وفي نهاية البرنامج تم تقديم شهادات للمشاركين، وهم من الشركات أعضاء الاتحاد التالية: شركة الاستشارات المالية الدولية – شركة بيت الأوراق المالية – شركة تمويل الإسكان – شركة التمدين الاستثمارية – شركة الاستثمارات الوطنية – شركة أصول للاستثمار – شركة عمار للتمويل والإجارة – شركة نور للاستثمار المالي – بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) – شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) – شركة وفرة للاستثمار الدولي – شركة بيتك كابيتال للاستثمار – شركة التمدين الاستثمارية – شركة المركز المالي الكويتي – شركة وفرة للاستثمار الدولي – شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية – شركة ديم كابيتال للاستثمار – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار – شركة استراتيجيا للاستثمار.

بالرغم من تراجع الإيرادات النفطية

الوطني : الإنفاق الحكومي في الكويت يحافظ على وتيرته

■ ارتفع بواقع 12.6 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 11.9 مليار دينار حتى يناير

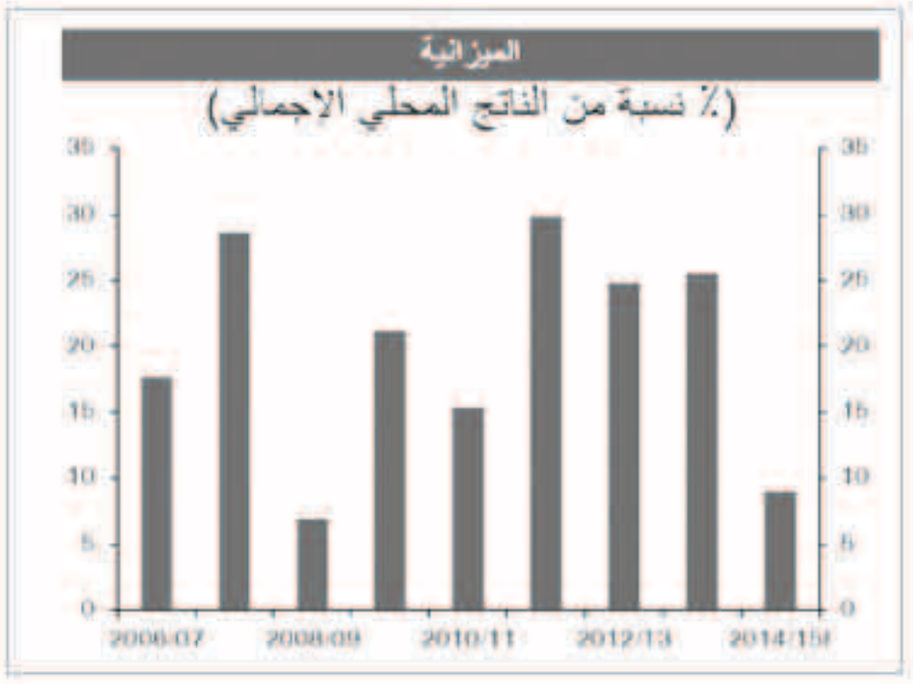

■ المصروفات الرأسمالية واصلت تسجيل ارتفاعات تاريخية خلال السنة المالية 2014-2015

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن الإنفاق الحكومي حافظ على قوته خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2014-2015 على الرغم من تراجع الإيرادات. فقد ارتفع الإنفاق الحكومي بواقع 12.6٪ على أساس سنوي ليبلغ 11.9 مليار دينار حتى شهر يناير. وشهد كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي زيادات جيدة، بينما استمرت الإيرادات في الانخفاض مباشرة بتراجع أسعار النفط.

وبلغ الفائض في الميزانية 10.4 مليارات دينار، متراجعا عن مستواه خلال الفترة نفسها من السنة الماضية والذي بلغ 16.0 مليار دينار. ومن المتوقع أن يبلغ الفائض لكامل السنة المالية 2014-2015 المنتهية في مارس من العام 2015، نحو 4.1 مليار دينار، أي ما نسبته 8.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو الأقل منذ ست سنوات.

وارتفع الإنفاق الجاري بواقع 11.2٪ حتى شهر يناير ليصل إلى 10.9 مليار دينار. فقد ارتفعت المدفوعات التحويلية والمتنوعة، التي تشمل الأجور ورواتب العسكريين والمدفوعات التحويلية لصندوق التأمينات الاجتماعية، بواقع 8.9٪ لتصل إلى 5.7 مليار دينار خلال الأشهر العشرة الأولى. وسجل الإنفاق على الأجور والرواتب نموا بواقع 6.7٪ ليصل إلى 3.0 مليار دينار، بينما ارتفع الإنفاق على السلع والخدمات الأصغر حجماً من بين المكونات الأخرى، وذلك بنسبة قوية بلغت 26٪ ليصل إلى 2.1 مليار دينار.

وواصلت المصروفات الرأسمالية تسجيل ارتفاعات تاريخية خلال السنة المالية 2014-2015 وذلك على خلفية التحسن المستمر في تنفيذ المشاريع التنموية. فقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي بواقع 29٪ ليصل إلى 1.1 مليار دينار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية، أي بشكل 46٪ من مستواها المعتمد لكامل السنة، وبما يتجاوز متوسط السنوات الخمس الماضية البالغ 41٪. وقد تراجع الإنفاق في مكون وسائل النقل والمعدات والتجهيزات، الذي يعتبر أحد أهم المكونات في الإنفاق الرأسمالي، بواقع 4.3٪. ولكن قابل هذا التراجع نمو قوي في مكون المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة بواقع 32٪.

واستمرت الإيرادات الحكومية في التراجع حتى شهر يناير، تماشيا مع استمرار تراجع أسعار النفط. فقد تراجعت الإيرادات الإجمالية بواقع 16٪ لتصل إلى 22.4 مليار دينار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية على خلفية استمرار تراجع أسعار النفط. ولكن على الرغم من انخفاض اسعار النفط، فاقت الإيرادات الفعلية التوقعات المتحفظة لايرادات الميزانية لهذا العام.

وتراجعت الإيرادات النفطية بواقع 17.3٪ على أساس سنوي نتيجة كل من تراجع أسعار النفط والتراجع الطفيف في مستويات الانتاج. فقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 88 دولارا للبرميل في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية حتى شهر يناير، متراجعا بواقع 14٪ عن الفترة ذاتها من السنة الماضية، فيما تراجع الانتاج بواقع 3٪ ليصل إلى 2.86 مليون برميل يوميا في المتوسط.